

## شواهد المبتدأ والخبر في المُقْتَبَسِ لِلْفَخْرِ الإسْفَنْدَرِيِّ (ت ٦٩٨هـ) (دراسة وتحليل)

## Subject and Predicate Evidences in Al-Muqtabas

م. د. سهير علي عبد الحسين عبد الله

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/ دائرة البعثات والعلاقات الثقافية

Suhair Ali Abdul-Husain Abd-Alla

Ministry of Higher Education and Scientific Research Department of Missions and Cultural Relations

Email: Lys088565@gmail.com

## المستخلص :

تناول هذا البحث شواهد المبتدأ والخبر في مخطوط المقتبس في توضيح ما التبس لأبي عاصم (علي بن عمر بن الخليل بن علي الفقيه)، المدعو بالفخر الأسفندري ت ٦٩٨ هـ) اقتبس مؤلفه مادته من شروح المفصل الأخرى.

وكانت شواهد هذا الموضوع (المبتدأ والخبر) في الأعم الأغلب على نوعين: شواهد قرآنية، وشواهد شعرية.

قد يأتي الشاهد القرآني منفرداً بشكل آية واحدة لكلّ فقرة يقوم بشرحها المؤلف، أو قد ترد آيتين، أو نرى مجيء آية كريمة واحدة للاستشهاد بها يزداد عليها بيتاً أو أكثر لتوضيح المسألة.

الكلمات المفتاحية: المبتدأ والخبر، شواهد، المقتبس، الفخر الإسفندري، مخطوط.

**Abstract**

*This research deals with evidence of (subject and predicate) in Al- Muqtabas manuscript (Al-muqtabas fi Taudeih ma Iltabas) and this manuscript is one of Al-Mufasal explanations and it was written by Abu- Aasim (Ali bin Omer bin Al-Khalil bin Ali Al-Faqihi called Al-Fakhir Al-Isfandari D 698 AH). His manuscript derived basically from the other explanations of Al-Mufasal.*

*The evidences of this topic are in two parts: Qur'an evidence and poetic evidence.*

*The Quranic evidences may come separately in the form of one verse for each paragraph which the author explains or sometimes two verses are mentioned or we see one verse of Quran with one line or more of poetry to achieve the clarity.*

**Key words:** Subject and Predicate, Evidences, Al-Muqtabas, Al-Fakhir Al-Isfandari, manuscript.

**المقدمة**

تناولت في هذا البحث دراسة وتحليل شواهد المبتدأ والخبر في مخطوط المقتبس، وقد اتضح لي من خلال بحثي هذا أن شواهد المبتدأ والخبر التي استخدمها صاحب الكتاب جاء معظمها بشكليين: الأول: الشواهد القرآنية، والثاني الشواهد الشعرية.

والمقتبس "... للشيخ، أبي عاصم: علي بن عمر بن الخليل بن علي الفقيهي، المدعو: بالفخر الإسفندري. المتوفى: يوم الأربعاء، التاسع عشر من رجب، سنة ٦٩٨، ثمان وتسعين وستمائة وسماء (كتاب المقتبس في توضيح ما التبس)". (حاجي خليفة، ١٩٤١م، صفحة ١٧٧٧/٢)

وقع اختياري على هذا الكتاب؛ لكونه أحد شروح المفصل؛ ولكثرة اقتباساته التي يوحى بها اسمه، فقد اسماه مؤلفه المقتبس؛ لكونه تناول المفصل شارحاً له معتمداً على شروحه الأخرى؛ قال حاجي خليفة: "...مقتبسة مواده من كتب جرت مجرى الشروح للمفصل: كالتخمير، والإيضاح، والعقاب، والمحصّل..." (حاجي خليفة، ١٩٤١م، صفحة ١٧٧٧/٢).

جاء هذا البحث في قسمين وهو ما اقتضاه سياق المادة موضوع البحث، تناولت في القسم الأول الشواهد القرآنية الكريمة، وتناولت في القسم الثاني الشواهد الشعرية. وقد قمت بذكر قول الاسفندري المتضمن الشاهد ثم أتبعته بالتحليل الخاص بكل قول مع اتباع تسلسل الشواهد في نص الاسفندري ضمن المبحث الواحد في هذا البحث قمت أيضا بتقييم جزء المخطوط المستخدم لإنجاز هذا البحث وبشكل مستقل عن المخطوط لتسهيل مهمة الرجوع إليه.

نسخة المخطوط المعتمدة في هذا البحث هي نسخة مكتبة الحكيم والمرقم ٨٣؛ ولم أقف على بحث تناول شواهد المبتدأ والخبر في المقتبس والذي وقفت عليه أثناء بحثي في شبكة الانترنت الدولية على دراسة وتحقيق لأجزاء من مخطوط المقتبس.



حکمت التبیان و غیره

التوفيق في الجيد وأعلم ان الحق في المعنى الذي كان به المسند ابتداء هو كونه استمجاذا عن العاقل له صدر الكلام  
 في الاستدلال وانما بعد الجواب عن تعزيبه لما يردى اليه من الوجود في حق المسند لانه لا يعرف ان له صدر الكلام  
 في الاستدلال حتى يعرف كونه مسندا فاما المعروف كونه مسندا الا بذلك كان دورا فاعدا لواعنه لعله فابديه ان يكون مسندا  
 اليه وان لم يترك فستر منه ليدرك القصة لعله في حكم العدم وخبر المسند وان كان يكون فعله واجزا  
 وجزوا او عمله اسمية تراجح ان يكونه اسماء في العبدية لانه في المعنى مفرد حكم به على المسند والفرد اما ان يكون  
 اسما او فعلا او حرفا لا جاز ان يكون حرفا لما تقدم من انه لا يكون احدا جزوا لعله ولا ان يكون فعلا لما تقدم  
 من ان الفعل انما يسند اليه ما بعد فوجب ان يكون استمجاذا واجزا وقوم غيره في الصورة لانه بنا وبذلك  
 اعقر قولهم فيه انه اسم **خوف** ذلك **رند** منطلق وذلك لانه لا يرد اسم مجرد مسند اليه ومنطلق اسم  
 مجرد مستند اليه **و** المراد بالخير في الجملة وهو من القوام التي هي كان وان وحسنت واحاها في الشيء  
 خصصه القوام بالمفظة **بذلك** لانه خلا لانه بر عليه خو غسبك درهم واجا لا بد لشيء باله لا يقيد الا  
 ذكر المطرد وهذا السطر ودلا قسنا ايضا ويمكن ان يقال لانه رابده في بحر العدم **لا** فاما اذا اخبرنا  
 تلعب بها وعصفتها الشرا على الرفع انا فاما تلعب بها واكثرها وتكثرها انما تلعب باجدها باعنا اذ ان الرفع  
 الى اصل بعد جزوا غير الرفع الذي كان فيها واسعا ارادة الفصل بعد الاجمال الى بعضها تلعب بالا والعضها  
 بالنائي وبعضها بها وذلك جازي يقول التي يدان ضربا للحرين ولا يلزم ان يكون كل واحد منهما ضربا لاشتمل جميعا  
 وجزوا ان يكون كل واحد منهما ضربا واحدا **او** عليه قوله تعالى وقالوا لربنا ادخل الجنة التي كان هو في الوضوء في قوله  
 اليهود والنصارى عن ابناء الله واجبا وهذا اللفظ ما خرج من قولنا **ما** **حرفا** **للعين** **ما** **يعقول** **حرفا** **للعين**  
 لان في كل اللفظ التي جئنا ان نتحقق بها عبارة معينة يعني ان الاسناد هو المعنى الذي حصل معه المعنى للعوام  
 اذ لو لا ذلك لكانا ذكرنا الاعراض والصفات كونه غير معرفة لاسنادا ومعنى العوالم ذكره انما  
 يعني ان بناها لما منع كبرها في ما ذكرنا فخرجون ان يكون اربا لالفاظ التي ينطق بها من غير تركيبها في  
 باواسابها فينبذ الاعراض **لانه** لان الاعراض التي ينبغي الاعتقاد العقيدة والتركيب في الانداسي العقيدة والتركيب  
 متراد فان مدلولها هنا ضم شيء الى شيء على وجه الاخبار **فلهذا** **أفعله** والذي يبين من كلام الشيخ في حد الكلام  
 ان التركيب ضم الشيء الى الشيء فلفظا لا يكون مترادفين وظاهرا كلاهما ان الاسناد شرط الاعراض وزعم ابو  
 النكا وابن الحاجب ان في المسمى وفيها بظرا اما لا ولا ذلك تدور احدا وانما بالرفع ولا استناد وكذلك نقول غلام  
 زيد غير زيد وسكنين الغلام ذكره في البرين واما الثاني فقال اصحابنا الجيد هي موقوفة اخر وليست معرفة لا بفعل  
 يدعى عليها عاملا وشبهه ولا مسمى لعدم سبب البناء ولكنها قاله ليرتفع الغوام عليها **فيعرف** **في** **المعنى** **اعلم**  
 وكو لهما مجرد في الاستدلال **فلهذا** **أفعله** لانه معني كذا تاء لهما معا تاء واحدة **من** **جمله** **ان** **الاستدلال** **لا** **يتأني**  
 بذكرين فشد مسند اليه وبطرد **لكن** **ان** **تفني** **الشبهة** **في** **كانا** **افق** **فستبها** **وستبها** **كاستبها** **في**  
 الجواب اهلوا في هذا فذهب البصريون المناهرون الى ما ذكره وذهب المسندون من غير ان يكون المسند مجردا  
 لا استنادا لرفع له وهو المسند اجبارا فان الخبر وذهب الكوفيون الى ان المسند عاملا في الخبر والخبر عاملا في المسند  
 فوجه الاول ما ذكره الشيخ من انه معني افق الاسمين جميعا افقوا في حق ما به ثبت الاعراض وجه الثاني  
 انه عديم فوجب الاتصاف اليه على انفراد الاله لضرره ولا ضرورة تلج باعنا للضرر وهذا عند التحقيق ليس بشيء لانه  
 احدها انه وان كان عديم مافيه اعتبار الوجود وهو الاستدلال فان قيل فربنا كونه عديم مافليس هوهاها موجبا  
 ولا شيئا في الحق وانما هو كاعلامه للشيء وقد يكون العلامة عديم الما لانه ان خصص الخبر بهذا الزيادة مع  
 استواسية الاسناد اليها حكم وجه قول الكوفي **ان** **كل** **واحد** **منها** **لا** **يكون** **مسندا** **او** **مستندا** **اليه** **بالاعتبار**  
**احيه** **فوجب** **ان** **يكون** **احدها** **عاملا** **في** **الآخر** **لا** **يتحقق** **ذلك** **المعنى** **لا** **به** **وهذا** **المعنى** **مستقيم** **لا** **موت** **احدها** **ان** **المعنى**  
 الذي افق ان يكون احدها مسندا هو الذي افق ان يكون الآخر خبرا احضار المعنى لافق الاعراض فيها واجدا

7人

④ - 4 -

[illegible]



-٢-

لولا ان كان هذا السبب الجواز مستلزماً لهذا هو مذهب البصريين وقد قيل في المرفوع بعد لولا ان الفعل بعد لولا  
 لولا حصل او وجد قال **الغالب** وليس بجديد قلت وتكون علة الخذف لانه لولا على الجزوف والتمام لبقا بها  
 مقامه ولذا قيل في الجاملة وهو استار صاحبها **مضاف** الى سبب لالا لانه لو كان مستنداً لكانت ان مكسورة  
 لا ينصرف لايح انا او غيرها موقوف الا سم الجرد لما كان الخبر ملتمزاً الخذف **والله** سبب لالا على ما لو كان فاعله  
 لم تدخل ان لا يخلص لانه عند جميع الفاعلة لا انها دخلت على الفاعل **وهو** **الذي** **لولا** **الذي** **الرافعة** **اللام**  
 الذي بعد جازا لخصاً صحتها بالاسم كاستار العوامل وفيه بعد **والله** **وهو** **الذي** **الرافعة** **اللام**  
 مستند قولهم اقام الزيد ان هذه السبب في الحقيقة من باب السبب الجزوف واما استار سبب المستند اليه من حيث  
 اللفظ فيكون مستنداً من العوامل للفظه واما حركه الفعل والفاعل فواي يوم الزيدان وتدخل الخبر بعد فاعله طريق  
 المساجحة فترى شاع المستندين وخو اقام زيد خوران يرفع على المستند فيكون زيد فاعله ولا ضمير فيه وخوران  
 يكون خبراً مقدره شافيه ضمير لزيد والمخبر اكرم منك زيد فله يكون الخبر مقدره شافيه ضمير لزيد لان افعال  
 الغضيل لا يرفع الظاهر وعليها ايضا حمل خوا اكرم منك الزيدان واما من جاز مرت برجل خبر مقدره  
 بالمعنى خبر يجوز ان يكون اكرم منك زيد من باب اقام الزيدان وخوران قائما الزيدان من منع قائم الزيدان  
 فلا وجه لجوازه لانه في رفعه ومن اجازته فيجوز الجواز لكونه مستنداً او محتمل المنع لانه في المعنى الخبر عن الزيدان  
 وضري زيد اقاماً ضا هذا ان سببهم مصدر او ما هو معنى المصدر مستنداً الى فاعله او محتمل من غير فاعل  
 منوها او من اجزها على معنى يستغنى فيه بالما عن الخبر وللغويين فيه مذهب اخرها وهو **مذهب البصريين**  
 ان السبب يرضى زيداً جازلاً اذا كان قائماً محذوفاً عن الظرف على القياس المعروف وهو ان الظرف اذا وقع  
 لموتر او وصفه لموصوفاً لزيد جازلاً او خبر الذي خبر يتعلق بخبره واذ كان من جنس عاماً وهو مطلق  
 الوجود لم لا كان في الجا نسبة بالظرف حذف لولا لانه عليه في ضري زيداً قائماً فان قيل لم لا يكون كان المقدره  
 ناقصة وقا خبرها فالجواب ان مثل هذا المنصوب يستمع غير المنكره ولو كان خبر الجاز تعرفه وايضا فانه  
 لو كان خبراً لكان لم تكن فيه دلالة على الظرف **وهو** **الذي** **الرافعة** **اللام**  
 لما استخدم من نته المستند او على الاول تكون من نته الخبر الثالث مذهب بعض المتأخرين واختاره والى ان مقدر  
 ضرت زيداً قائماً فاضاً في اجازتها وان كان مصدر اقام مقام الفعل استعملت الجملة مع فاعله كما في اقام الزيدان  
**قال ابن الحاجب الصحيح** هو الاول **والان** المعنى في قوله ضري زيداً قائماً ما ضرت زيداً قائماً وهذا لا نسقم الا  
 على مذهب البصريين ويان فان المصدر المستند اصنف اذ اضيف لمصدره ثم تالستته الى ما اضيف اليه كاستار الاجناس  
 القى لا و اجزها ومجم الاجناس التي لا واحد لها الا ترى انك اذا قلت علم زيد حكمه كذا ثم جمع علم زيد كما انك اذا  
 قلت ما العلم حكمه كذا ثم جمع ما العلم وكذا كذا فاعلم ان زيد قائم بع اذا ثبت هذا فقد وقع المصدر عاملاً ولا  
 غير مقيد بالجال الذي من تمام الخبر لم اخبر عنه محتمل في حال القيام فوجب ان يكون هذا الخبر للجمع بين الخبرين جمع  
 الخبرين فلمقدرة بعض ضريه بوليس في حال القيام لم تذكر خبراً عن جميعه **وهو** **مذهب البصريين** **لما** **من** **نته** **المسند**  
 والاختار لما هو من الضري في حال القيام بانه جازل فلمقدرة ضريه في غير حال القيام لم يكن ماقضاً وهو قائم اذا كرنا  
 من انه للجمع وايضا فان اتفاق على ان الجا المتجمله بالمصدر المستند لا يمنع من ذكر خبر اذ لا خلاف في جواز ضم  
 زيد قائماً خبرين ضريه عزو وكذا لك ضري زيد قائماً يوم الجمعة فان قيل فهذا يسج على كل تقدير فالجواب انه انما يسج  
 عندنا اذا كان يوم الجمعة متعلقاً بتمام خبره او فساد المذهب السابقين وجهين احدهما انه لو كان المستند قائماً  
 مقام المحل لا يستقل بفاعله كما في اقام الزيدان والثاني مخالفه ما ذكرناه من جهة العموم **وهو** **الذي** **الرافعة** **اللام**  
**المتوق** **علو** **نا** **الكلام** **فيه** **كالكلام** **في** **ضري** **زيد** **قائماً** **بالي** **او** **جل** **بعض** **ما** **ضاه** **واله** **فمكون** **مقدر** **في** **المرجى**  
 واذا كان مصدر الم كالم لا لانه من نته فتبين الخبر الا ترى ان اذا جعلنا ملوناً من نته السبب صلا العلى الاخبار  
 عن اكثر الشرر للسلوك ملوناً بانه جازل مجوز على هذا ان يكون اكثر شرر السبب غير ملون اذ لم خبر الاعلى اكثر  
 شرر يسوب ملوناً بالمصدر اذ لا يمنع من شرر يسوب غير ملوناً ضعافه وبروحه انما لو قد رانا انه شرر

[illegible]

مکمل

۷۳

## المبحث الأول: الشواهد القرآنية

١- قال تعالى: ﴿الْحَاقَّةُ﴾ (الحاقة ١) ﴿مَا الْحَاقَّةُ﴾ (الحاقة ٢).

قال الاسفندري: "قوله: فصل ولا بُد في الجملة الواقعة خبراً من ذكر يرجع إلى المبتدأ؛ وذلك ليحصل ربط بين الخبر والمخبر عنه وإلا كان أجنباً وقد يُوضع الظاهر موضع المضمَر كما في قوله تعالى: الحاقة ما الحاقة". (الاسفندري، صفحة ٤)

تحتاج الجملة (الاسمية أو الفعلية) الواقعة خبراً إلى رابط يربطها بالمبتدأ، والرباط قد يكون ضميراً (ظاهراً أو مستتراً) مثل زيد قام أبوه، ومثل السمن منوان بدرهم، والتقدير: منوان منه بدرهم. والرباط في قوله تعالى: "الحاقة ما الحاقة" هو تكرار المبتدأ. (الأزهري، ٢٠٠٠م، صفحة ٢٠٤)، (صافي، ١٤١٨هـ، صفحة ٣٨٧/٨)، (درويش، ١٤١٥هـ، صفحة ٣/٣٣٥) فلفظ الحاقة مبتدأ وخبره جملة (ما الحاقة)، والحاقة الثانية هي الحاقة الأولى وقد تكرر المبتدأ بلفظه هنا في هذه الآية الكريمة، وإعادة المبتدأ بلفظه أقوى ربطاً من إعادة المبتدأ بضمير.

٢- قال تعالى: ﴿...وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ...﴾ (الاعراف ٢٦).

قال الاسفندري: "...وكذلك اسم الإشارة نحو قوله سبحانه: ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾ في قراءة بعضهم...". (الاسفندري، صفحة ٤)

قد يكون رابط الجملة الخبر بالمبتدأ إشارة إلى المبتدأ مثلما جاء في الآية الكريمة في قراءة من رفع لباس . (النحاس، ١٤٢١هـ، صفحة ٩/٢)، (شرح الكافية الشافية، د.ت، صفحة ٣٤٤/١)، فلفظ (لباس) مبتدأ ، ولفظ (التقوى) مضاف إليه ، ولفظ اسم الإشارة ( ذلك ) مبتدأ ثان ، وخبر خبر للمبتدأ الثاني ، والرباط اسم الإشارة ( ذلك ) ؛ إذ إنّ المقصود بقوله تعالى ( ذلك ) هو ( لباس التقوى ) أي تمت الإشارة إلى : لباس التقوى وباستخدام اسم الإشارة ( ذلك ) .

٣- قال تعالى: ﴿وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾ (الشورى ٤٣).

قال الاسفندري: "قوله: وقوله تعالى: ﴿ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور﴾ أي منه ولكنه استغنى عنه ويمكن أن يقال : إنّ ذلك إشارة إلى الصبر والغفر المنسوبين إلى ضمير من وظاهر كلامهم أنّ من موصولة...". (الاسفندري، صفحة ٤)

لفظ (من) في الآية الكريمة مرفوع بالابتداء ، وصبر وغفر الصلة ، والعائد هنا هو ضمير الفاعل لـ(صبر وغفر) وقوله تعالى : "إن ذلك لمن عزم الأمور" في موضع رفع على أنها خبر ، وقد وقعت هذه الجملة خبرا وهي تقتدر إلى ضمير عائد إلى المبتدأ ، والعائد مراد تقديرا ؛ وقد حذف العائد لقوة الدلالة عليه ؛ والتقدير: إنَّ ذلك الصبر منه أي من الشخص الصابر أي أن صبره وغفره من عزم الأمور.

ومثله قول الزمخشري: "ولابد في الجملة الواقعة خبرا من ذكر يرجع إلى المبتدأ، وقولك في الدار معناه استقر فيها. وقد يكون الراجح معلوما فيستغنى عن ذكره، وذلك في مثل قولهم: "البرّ الكر بستين"، و"السمن منوان بدرهم" أي منه، وقوله تعالى: ﴿لَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾". (الزمخشري، المفصل في صنعة الاعراب، ١٩٩٣، الصفحات ٧١-٧٢).

٤- قال تعالى: ﴿...سَوَاءٌ مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ...﴾ (الجاثية ٢١).

قال الاسفندري: "قوله: فصل ويجوز تقديم الخبر على المبتدأ كقولهم تميمي أنا ومشنوء من يشنؤك ، وكقوله تعالى : ﴿سواء محياهم ومماتهم﴾...". (الاسفندري، صفحة ٤)

يجوز تقديم الخبر على المبتدأ، وقد اختلف نحويو البصرة والكوفة في جواز تقديم الخبر على المبتدأ في الجملة الاسمية؛ (الأنباري، د.ت، الصفحات ٦٥/١-٧٠) إذ ذهب البصريون إلى جواز تقديم الخبر (المفرد أو الجملة) على المبتدأ. (الأنباري، د.ت، صفحة ٦٥/١)

وكانت حجتهم كثرته في كلام العرب وأشعارهم، نحو قولهم في المثل: "في بيته يؤتى الحكم"، ونحو قول الفرزدق:

بَنُوْنَا بَنُوْنَا أَبْنَانِنَا وَبَنَاتِنَا  
بَنُوْهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الْأَبَاعِدِ.

(الآبي، ٢٠٠٤م، صفحة ٣٠١/٦)

جاز تقديم الخبر (بنونا) على المبتدأ (بنو أبنائنا) مع مساواتهما في التعريف لوجود القرينة المعنوية الدالة على الخبر؛ لأنَّ الخبر هو موضع الفائدة ومعنى الشاهد أن بني أبنائنا مثل بنينا.

وقول الشاعر:

فَتَى مَا ابْنُ الْأَغَرِّ إِذَا شَتَّوْنَا      وَحُبَّ الزَّادِ فِي شَهْرِي قُمَاحَ.

نسب البيت لمالك بن خالد الهذلي (يعقوب ١،، صفحة ١٨٣/١)

تقدم الخبر (فتى) على المبتدأ (ابن الأغر) في البيت الشعري ولا يجوز العكس؛ لأن "فتى" تكرر و "ابن الأغر" معرفة والأصل أن يكون المبتدأ معرفة والخبر نكرة.

وقول الشاعر:

كَلَّا يَوْمِي طَوَالَةً وَصَلُّ أَرَوَى      ظَنُونُ، أَنْ مُطَرَّحُ الظَّنُونِ.

(الشماخ، ١٩٦٨م، صفحة ٣١٩)، و (أبو بكر الأنباري، ١٩٩٢م، صفحة ٢٨٠/٢)، و (الأندلسي، د.ت، صفحة ١/٦٦٣)، و (الزمخشري، الفائق في غريب الحديث، د.ط، صفحة ١/٣٤٧)

"وصل أروى" في قول الشاعر جاء مبتدأ، و"ظنون" خبره، و"كلا يومي طوالة" ظرف متعلق بـ "ظنون" وقدم تقدم الظرف المتعلق بالخبر "كلا يومي طوالة" على المبتدأ وتقديم الظرف الذي هو المعمول يدل على جواز تقدم العامل في موضع المعمول أي جواز تقديم الخبر "ظنون".

اتفق الإسفندري مع ما ذهب إليه البصريون؛ قال: "...وإنما حسن ذلك لأن المتكلم إذا قال: زيد قائم؛ تعلق بنفس السامع احتمالات شتى من أنه قائم أو قاعد أو غير ذلك فإذا قدمت الخبر ارتفع هذا الخيار...". (الاسفندري، صفحة ٤)

وذهب الكوفيون إلى منع تقديم الخبر على المبتدأ مفردا كان أو جملة، لأنه يؤدي إلى تقدم ضمير الاسم على ظاهره، فإذا قلنا: قائم زيد. كان في قائم ضمير زيد؛ وقد تقدم ضمير الاسم على ظاهره، ولا خلاف أن رتبة ضمير الاسم بعد ظاهره، ولهذا منع تقديم الخبر عندهم. (الأنباري، د.ت، صفحة ٦٥)

ويرى الاسفندري أن قول الكوفيين مردود بنحو الآية الكريمة موضوع هذه المسألة؛ والمثال: تميمي أنا، ومشنوء من يشنؤك؛ قال: "وقول الكوفيين: لا يجوز تقديم الخبر في غير ما أوجب الاستفهام مردود بنحو هذه الآية، والمثاليين وأن سحاهما عن العرب...". (الاسفندري، صفحة ٤).

٥- قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ (البقرة ٦).

قال الاسفندري: "قوله : و﴿ سواء عليهم أ أنذرتهم ام لم تنذرهم ﴾ وهذا اذا جعل سواء خبرا مقدما واما اذا جعل خبرا لانّ و"انذرتهم ام لم تنذرهم": فاعل له خرج عن هذا الباب وهو قول كثير منهم لكن الذي ذكره قول الاكثر وهو الصحيح ...". (الاسفندري، صفحة ٤)

يجوز تقديم الخبر على المبتدأ نحو قولنا: تميمي أنا ومشنوء من يشنؤك وما جاء في الآية الكريمة؛ ومعنى الآية سواء عليهم الإنذار من عدمه. (العكبري، ١٩٩٥، صفحة ١/١٤٢)، و (المرادي، ٢٠٠٨م، صفحة ١/٤٨١)، و (السيوطي ج.١، د.ت، صفحة ١/٣٨٩).

سواء خبر مقدم، وعليهم جار ومجرور متعلقان بسواء، و أ أنذرتهم الهمزة للاستفهام أنذرتهم فعل ماض وفاعل ومفعول، والميم لجمع الذكور، والهمزة والفعل بعدها في تأويل مصدر في محل رفع مبتدأ، التقدير: أنذارك وعدمه سواء عليهم.

٦- قال تعالى: ﴿...فَصَبْرٌ جَمِيلٌ...﴾ (يوسف ١٨).

قال الاسفندري: "ومنه قوله تعالى: ﴿فصبر جميل﴾ يحتمل الأمرين أي فأمرني صبر جميل، أو فصبر جميل أجمل ...". (الاسفندري، صفحة ٥)

ذكرت هذه الآية الكريمة شاهدا في موضوع حذف المبتدأ وجوبا إذ جاء الخبر هنا مصدرا نائبا عن فعله في أداء المعنى. (النحاس، ١٤٢١هـ، صفحة ٢/٣١٨)، و (الزمخشري، المفصل في صنعة الاعراب، ١٩٩٣، صفحة ٧٣)، وصبر خبر مبتدأ محذوف، وتقدير ذلك: فصبري صبر جميل، أو فشأني صبر جميل. والوجه الآخر: هو كون صبر مبتدأ لخبر محذوف، وتقدير ذلك: صبرٌ جميلٌ أجملٌ بي.

٧- قال تعالى: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ﴾ (البروج ٤) ﴿ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ﴾ (البروج ١٥) ﴿فَقَالَ لِمَا يُرِيدُ﴾ (البروج ١٦).

قال الاسفندري: "قوله وقوله عز وجل: ﴿وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد﴾؛ وذلك لأن هو مضمّر فلا يكون موصوفا وإذا لم يكن موصوفا تعيّن أن يكون ما بعده خبرا عنه". (الاسفندري، الصفحات ٧-٨)

قد يتعدد خبر المبتدأ وذلك على نوعين:

الأول: أن يتعدد الخبر لفظاً ومعنى، وأن يكون كلّ واحد مخالفاً للآخر لفظاً ومعنى، وهذا النوع يمكن فيه الإخبار بكلّ خبر على انفراد نحو قولنا: صحيفتنا علمية، أدبية، سياسية. إذ يمكن القول: صحيفتنا علمية، أو صحيفتنا أدبية، أو صحيفتنا سياسية.

وحكم هذا النوع أنّه يجوز فيه عطف الخبر الثاني وما بعده على الخبر الأول إذ يجوز القول: صحيفتنا علمية، وأدبية، وسياسية.

ومن الأمثلة على هذا النوع من الأخبار قوله تعالى المشار إليه في موضوعنا هذا.

الثاني: أن يتعدد الخبر في اللفظ فقط وتتشترك الألفاظ المتعددة في تأدية معنى واحد يكون هو المعنى المقصود؛ فالأخبار هنا تكون بألفاظ مختلفة ولكلّ منها معنى لا يكون هو المقصود عند الإخبار؛ والمعنى المقصود يتحقق بهذه الألفاظ مجتمعة نحو قولنا: الرجل طويلٌ قصيرٌ. فالمقصود في هذه الجملة أنّه متوسط ولكلّ من لفظي طويل وقصير معنى مختلف عن الآخر ولا يقصد أيّ منهما عند الإخبار عن لفظ رجل؛ إنّما المقصود معنى آخر يتحقق عند انضمام أحد اللفظين إلى الآخر.

ولا بُدّ لنا هنا من ذكر شرح الإسفندري الخاص بهذه المسألة؛ إذ قال الاسفندري: "قوله: فصل وقد يجيء للمبتدأ خبران فصاعداً؛ وذلك لأنّ الخبر كالصفة فيجوز تعدده مثلها قوله: ومنه قولك هذا حلو حامض ... لا يخلو اما ان يريد انه حلو من كل وجه وحامض من كل وجه او ان فيه طرفا من هذا وطرفا من هذا فان اراد الاول ففاسد وان اراد الثاني فمستقيم ان لا تنافي...ويجمعهما قولك: مز...". (الاسفندري، صفحة ٧).

٨- قال تعالى: ﴿الَّذِينَ يَنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ...﴾ (البقرة ٢٧٤).

قال الاسفندري: "قوله: فصل: إذا تضمّن المبتدأ معنى الشرط جاز دخول الفاء على خبره؛ وذلك للدلالة على السببية كما في الشرط الحقيقي؛ وقوله: وذلك على نوعين: الاسم الموصول، أو النكرة الموصوفة؛ وذلك لما فيهما من العموم؛ لأن الذي في قولك: الذي يأتيني فله درهم للعموم لا للعهد، وكذلك النكرة في مثل كل رجل يأتيني فله درهم؛ قوله: إذا كانت الصلة أو الصفة فعلاً أو ظرفاً؛ وذلك لأن الفعل يشعر بالسببية، وكذلك الظرف... كقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ...﴾". (الاسفندري، صفحة ٨).

ذكر الاسفندري هذه الآية الكريمة شاهدا في موضوع دخول الفاء على الخبر اذ يجوز دخول الفاء على الخبر إذا تضمن المبتدأ معنى الشرط ؛ والمبتدأ المقصود في هذه الحالة على نوعين الأول : هو الاسم الموصول ، والثاني هو النكرة الموصوفة ( النكرة غير المحضة ) ؛ فإذا كانت الصلة أو الصفة فعلا أو ظرفا أو جارا أو ظرفا جاز دخول الفاء في خبرها مثلما جاء في الآية الكريمة المشار إليها فالمبتدأ فيها اسم موصول يدلّ على العموم وصلته (ينفقون) جملة فعلية ؛ وقد دخل الفاء على الخبر (ابن الشجري، امالي ابن الشجري، ١٩٩١م، صفحة ٥٥١/٢).

٩- قال تعالى: ﴿وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ...﴾ (النحل ٥٣).

قال الاسفندري: "قوله... وقوله تعالى: ﴿وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ...﴾". (الاسفندري، صفحة ٨)

دخل الفاء على الخبر في الآية الكريمة؛ لتضمن المبتدأ معنى الشرط والمبتدأ (ما) اسم موصول. و "...الأسماء الموصولة والنكرات الموصوفة، فالأسماء الموصولة نحو الذي والتي وأخواتها، فهذه الأسماء لا تتم إلا بصلات وعائد، وصلاتها تكون جملة خبرية محتملة للصدق والكذب ... فالموصول لا يخبر عنه حتى يتم بصلته... فإذا كان الموصول شائعا لا لشخص بعينه وكانت صلته جملة من فعل وفاعل أو ظرف أو جار ومجرور وأخبرت عنه جاز دخول الفاء في خبره لتضمنه معنى الجزاء...". (ابن يعيش م.، ٢٠١٥م، الصفحات ٢٣١/١-٢٣٢)؛ " و " فمن الله " هو الخبر وقد دخل عليه الفاء.

١٠- قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا...﴾ (البروج ١٠).

قال الاسفندري : "قوله وفي دخول ان خلاف بين الاخفش وصاحب الكتاب... ف س يمنعه والاخفش يجيزه . حجة س إن إن حرف يمتنع دخوله على الشرط ؛ فلا يجوز دخوله على ما أشبهه قياسا على ليت ولعل ؛ وتقريره أنّ الشرط لا يعمل فيه ما قبله لأنه قسم من أقسام ما له صدر الكلام وإن لا يليها إلا معمولها فيتنافيان ؛ وحجة الأخفش أنّ هذا المبتدأ غير راسخ العرق في الشرطية وأن لا تغير معنى الجملة ؛ فيجوز لذلك قال ابن الحاجب ما احتج به س إنما يصح إن لو اعتبره الواضع ولما لم يعتبره دل على إنّه ملغي وليس لمذهب الاخفش راد والدليل عليه ورود ذلك في القرآن وكلام العرب قال تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا...﴾ (الاسفندري، صفحة ٨)

ذكر الاسفندري هذه الآية الكريمة شاهدا في موضوع دخول الفاء في خبر إن، وتتمة الآية الكريمة: ... فلهم عذاب جهنم ولهم عذاب الحريق.

وفي هذه المسألة التي ذكرها الاسفندري (دخول الفاء في خبر إنّ) خلاف بين الأخفش وصاحب الكتاب (ابن يعيش م.، ٢٠١٥، صفحة ٢٣٤/١)، و (حسن، دت، صفحة ٥٤١/١) والخلاف بالشكل الآتي:

ذهب الأخفش إلى جواز دخول الفاء في خبر إنّ؛ لأنّ الموصول له مقام الابتداء من حيث المعنى حتى بعد دخول إنّ عليه.

وذهب سيبويه إلى منع دخول الفاء في خبر إنّ؛ لأنّ دخول إنّ على الاسم الموصول يزيح موقعه من صدر الكلام فلا يجوز دخول الفاء في خبره. (سيبويه ع.، ١٩٨٨م، صفحة ١٠٣/٣) وذكر ابن يعيش أنّ سيبويه يرى جواز دخول الفاء في خبر إنّ وأنّ الأخفش لا يجيزه (ابن يعيش م.، ٢٠١٥، صفحة ٢٣٤/١)

١١-قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ...﴾ (النساء ٧٨).

قال الاسفندري: "...وقال: قل: ﴿إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلَاقِيكُمْ﴾ وفيه وجهان أحدهما أن المعنى أن الفرق المظنون سببا للنجاة سبب للإخبار بملاقاة الموت معه الثاني أن ما يلزم على كل حال يحسن أن يبني جزاء على ابعء الأحوال...". (الاسفندري، صفحة ٨)

ذكر الاسفندري هذه الآية الكريمة شاهدا في موضوع دخول الفاء في خبر إنّ وهو ما جاء في الآية الكريمة السابقة من قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا﴾.

دخلت الفاء في خبر إنّ هنا؛ لما في الذي من شبه بالشرط ولكون إنّ لا تُغَيَّرُ معنى الابتداء والخبر .

وقد اختلف الأخفش وسيبويه في ذلك؛ فذهب الأخفش إلى منع دخول الفاء على خبر إنّ لأنها عاملة كأخواتها؛ وذهب سيبويه إلى جواز دخول الفاء في خبر إنّ؛ لأنها وإن كانت عاملة فإنّها لا تغير معنى الابتداء والخبر . (ابن يعيش م.، ٢٠١٥، صفحة ٢٣٤/١) .

ولا يجوز دخول الفاء في خبر كأنّ، وليت ، ولعلّ ، ولكنّ ؛ (ابن يعيش م.، ٢٠١٥، صفحة ٢٣٤/١) لأن هذه الحروف "...عوامل تغيّر اللفظ والمعنى ، فهي جارية مجرى الأفعال العاملة ، فلما عملت في هذه الموصولات والنكرة الموصوفة بُدِئت عن الشرط والجزاء ...". (ابن يعيش م.، ٢٠١٥، صفحة ٢٣٤/١) .

١٢-قال تعالى: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِّن شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ...﴾ (الأنفال ٤١).

قال الاسفندري: "...واعلم أنّ الفاء تجيء أيضا مع أنّ المفتوحة ولكن إلحاقا لها بالمكسورة قال تعالى: ﴿واعلموا أنّما غنمتم من شيء فإن لله خمسه...﴾. ذكر صاحب الكتاب بأن دخول الفاء في خبر أنّ المفتوحة جائز أيضا وذلك إلحاقا لها بأنّ المكسورة (الاسفندري، صفحة ٨)

(النعمانى، ١٩٩٨م، صفحة ١١٣/٥)

## ثانيا: الشواهد الشعرية

١- قال كثير:

فإن يك جُثماني بأرضي سِوَاكُمْ      فإن فؤادي عندك الدهر أجمعُ.  
(كثير، ١٩٧١م، صفحة ٤٤) و (البغدادى، ١٩٩٨م، صفحة ٣٧٩/١).

قال الاسفندري: " قوله: وقولك في الدار معناه استقر فيها؛ الأكثر على أنّ المتعلق المحذوف فعل كما اختاره ؛ لأنّ أصل التعلق للأفعال فإذا وجب التقدير ؛ فالأصل أقرب ولأنّه يقع صلة والصلة لا تكون إلا بجمله ؛ وزعم قوم أنّ المتعلق اسم أي مستقر لأنّه خبر مبتدأ والأصل فيه أن يكون مفردا فكان أولى...". (الاسفندري، صفحة ٤)

ذكر الاسفندري قول الشاعر شاهدا في موضوع الخبر شبه الجملة (الظرف والجار والمجرور). وهي من المسائل المختلف عليها بين النحويين؛ (الأنباري، د.ت، الصفحات ٢٤٦-٢٤٧)، إذ ذهب البصريون إلى أنّه ينتصب بفعل مقدر وتقديره استقر فإذا قلنا زيد أمامك يكون التقدير: زيد استقر أمامك وكانت حجتهم في ذلك بأنّ الأصل في مثل قولنا: زيد أمامك. هو: زيد في أمامك؛ لأنّ الظرف يراد فيه معنى في؛ وفي حرف جر وحروف الجر لا بُدّ لها من شيء تتعلق به؛ لأنها تدخل رابطة لربط الأسماء بالأفعال فالفعل الذي هو استقر مقدر مع الظرف مثلما هو مقدر مع الحرف والتقدير في قولنا: زيد أمامك هو: زيد استقر في أمامك فالفعل الذي هو استقر مقدر مع الظرف مثلما هو مقدر مع الحرف.

ومن البصريين من يرى أنّه منصوب بتقدير اسم فاعل فإذا قلنا: زيد أمامك يكون التقدير: زيد مستقر أمامك. وحجتهم أنّ تقدير اسم الفاعل أولى من تقدير الفعل لأنّ اسم الفاعل اسم يجوز تعلق حرف الجر به والاسم هو الأصل والفعل فرع فلما وجب التقدير كان الأصل أولى.

وذهب الكوفيون إلى أنّ الظرف إذا وقع خبراً فإنه ينتصب على الخلاف وذلك لأنّ خبر المبتدأ في المعنى هو المبتدأ فإذا قلنا زيد قائم؛ كان قائم في المعنى هو زيد وإذا قلنا: زيد أمامك لم يكن أمامك في المعنى هو زيد وهذا معنى كونه مخالف له فلما كان مخالفاً له نصب على الخلاف.

وذهب ثعلب من الكوفيين إلى أنّه ينتصب بفعل محذوف فإذا قلنا: زيد أمامك يكون التقدير: زيد حلّ أمامك وقد حذف الفعل كونه غير مطلوب واكتفي بالظرف فبقي الظرف على ما كان عليه مع الفعل.

وعلى مذهب البصريين فإنّ لفظ (عندك) ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر إنّ؛ ولفظ (الدهر) في قول الشاعر ظرف زمان متعلق بمحذوف خبر إنّ؛ ولفظ (أجمع) تأكيد للضمير المستكن في الظرف الواقع مُتَعَلِّقُهُ خبراً والتقدير: فإنّ فؤادي استقر عندك الدهر أجمع والتأكيد للضمير المستكن (هو) للفعل المقدر (استقر).

٢- قال الشاعر:

أَكُلَّ عامٍ نِعَمٌ تَحْوُونُهُ      يُلْقِيهِ قَوْمٌ وَتَنْتَجُونُهُ.

نسب لقيس بن حصين بن زيد الحارثي (السيرافي، ١٩٧٤م، صفحة ٨٣/١)

قال الاسفندري: "...واعلم أنّهم اتفقوا على أنّه لا يُخبر بظرف الزمان عن الجثث لوضوحه فلا فائدة بخلاف ظرف المكان وبخلاف المعاني وقولهم: الليلة الهلال مُتَاوِلُ أي حدوث الهلال وكذلك قوله: أ كُلَّ عامٍ نِعَمٌ تَحْوُونُهُ...". (الاسفندري، صفحة ٤)، و (ابن السراج، ١٩٨٨، صفحة ٦٣/١)، و (ابن جني، اللع في العربية، ١٩٧٢، صفحة ٢٨/١)، و (ابن هشام ع.، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ١٩٨٤، صفحة ٢٣٧/١)، و (ابن هشام ع.، شرح قطر الندى وبل الصدى، ١٣٨٣هـ، صفحة ١٢٠/١).

يمكن الإخبار عن اسم المعنى بظرف الزمان ويكون الظرف منصوباً، أو مجروراً بـ في نحو قولهم: القتال يوم الجمعة، أو في يوم الجمعة؛ ولا يمكن الإخبار بظرف الزمان عن اسم الجثة وما جاء من ذلك فإنّه يؤول نحو قولهم: الليلة الهلال والتقدير: حدوث الهلال الليلة وقد حُذف المضاف وقام المضاف إليه مقامه وارتفع ارتفاعه.

أي لا يجوز الإخبار بظرف الزمان عن اسم الجثة وهو ما كان مادياً أو ملموساً نحو لفظ "نعم" في قول الشاعر وهي الإبل وقد جاءت هنا مبتدأ وتم الإخبار عنها بظرف الزمان (كلّ عام).

٣- قال امرؤ القيس:

فَأَقْبَلْتُ زَحْفًا عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ      فَنَوَّبُ لَبِستُ وَتَوَّبَ أَجْرُ.

(النعماني، ١٩٩٨م، صفحة ١٣٤/٧)

وروي بالشكل الآتي:

فَلَمَّا دَنَوْتُ تَسَدَّيْهَا      فَثَوْبًا نَسِيْتُ وَثَوْبًا أَجْرُ.

(إبراهيم، ديوان امرؤ القيس، ١٩٨٤، صفحة ١٥٩)

قال الاسفندري: "قوله وقد يكون الراجح معلوما فيستغنى عن ذكره وذلك في مثل قولهم البُرُّ الكُرُّ بستين والسمن منوان بدرهم وذلك لكثرة هذا النوع من الكلام فيستغنى عن التصريح به وأما نحو قوله فتوب لبست وثوب أجر فسماع ...". (الاسفندري، صفحة ٤)

الأصل في هذا الشاهد الشعري الاستشهاد به في موضوعين (يعقوب ا.، ١٩٩٩م، صفحة ٢٩٠/١) الأول: الابتداء بالنكرة وسبب الابتداء بالنكرة هنا هو قصد التنويع لفظ (ثوب) مبتدأ ولفظ لبست خبره وكذلك ثوب أجر؛ الثاني: ما اقتصر على ذكره الاسفندري فقد استشهد به في موضوع الخبر الجملة وحاجة هذه الجملة إلى رابط يربطها بالمبتدأ فالحاء المقدره في لبسته والهاء المقدره في أجره تعود على المبتدأ.

٤- قال المرقش:

لَا يَبْعِدُ اللَّهُ التَّلَبُّبَ وَالْعَ      لَارَاتِ إِذْ قَالَ الْخَمِيسُ نَعَمْ.

(الجوهري، ١٩٩٠، صفحة ٣/٤)، و (ابن السكيت، ١٩٤٩، صفحة ٦٠/١)

قال الاسفندري: "قوله: فمن حذف المبتدأ قول المستهل : الهلال والله ، وقولك وقد شممت ريحا : المسك والله ، أو رأيت شخصا فقلت : عبد الله وربى ؛ وذلك لأن التقدير هذا الهلال ، وهذا المسك ، وهذا عبد الله ؛ ولكنّه حُذِفَ اهتماما بأمر الخبر؛ ولأنّه قد علم من القرائن ... ومنه قول المرقش : إذ قال الخميس نعم ؛ وذلك لأنّ التقدير هذا نعم فأغيروا عليه ؛ والنعم الإبل والبقر فحذفوا المبتدأ لفرحهم بما أبصروا من الغنيمة...". (الاسفندري، صفحة ٥) و (ابن هشام ج.، ١٩٨٥، صفحة ٦٨٤/١)

جاء هذا البيت الشعري شاهدا في موضوع حذف المبتدأ جوازا، إذ يجوز حذف المبتدأ في حال وجود ما يشير إليه مع الاهتمام بأمر الخبر نحو: الهلال والله. والتقدير هذا الهلال؛ والتقدير في البيت الشعري: "هذا نعم"، فـ "هذا" مبتدأ و"نعم" خبره فنعم خبر لمبتدأ محذوف تقديره "هذا".

٥- قال ذو الرمة:

فَيَا ظَنِيَّةَ الْوَعَسَاءِ بَيْنَ جُلَاجِلٍ      وَبَيْنَ النَّقَا آ أَنْتِ أَمْ أُمُّ سَالِمٍ.

(ديوانه، ١٩٨٢، صفحة ٧٦٧) (الشافعي، ١٩٩٥، صفحة ١٥٠/٤٨)

قال الاسفندري: "قوله: وقول ذي الرمة فيا ظبية الوعساء بين جلاجل وبين النقا آ أنت أم أم سالم... أي أنت أنت، أو أنت تلك الظبية ولكنه حذفه...". (الاسفندري، صفحة ٥)، و (السيرافي، ١٩٧٤م، صفحة ٢٣٣/٢)، و (الرضي الاستربادي، ١٩٧٥م، صفحة ٣٤٧/٤).

يُشكّل المبتدأ مع خبره جملة مفيدة وقد يُحذف الخبر جوازا إذا دلّ عليه دليل أي إذا وجدت قرينة تدل عليه ؛ قال ابن يعيش: "...المبتدأ معتمد الفائدة ، والخبر محل الفائدة ، فلا بدّ منهما ، إلّا أنّه قد توجد قرينة لفظية أو حالية تغني عن النطق بأحدهما ، فيُحذف لدلالاتها عليه... فحذفوا المبتدأ مرّة والخبر أخرى...". (ابن يعيش، ٢٠١٥، الصفحات ٢١٨/١-٢١٩) ؛ وقد جاء البيت الشعري شاهدا في موضوع حذف الخبر جوازا ؛ فالخبر في قول الشاعر محذوف والتقدير: "آ أنت الظبية أم أم سالم ؟" أو آ أنت أجمل أم أم سالم "

٦- قال ابو النجم:

أَنَا أَبُو النَجْمِ وَشِعْرِي شِعْرِي.

(نور الدين اليوسي، ١٩٨١م، صفحة ١٤٦/١)

قال الاسفندري: "قوله: ومنه قولك: أنت أنت. وقول أبي النجم: أنا أبو النجم وشعري شعري. ولا يستقيم فيه التقدير المتقدم؛ وإنما هو على حذف مضاف باعتبار حالين كأنه قال شعري الآن مثل شعري فيما تقدم أي المعروف والمشهور بالصفات التامة...". (الاسفندري، صفحة ٧)

جاء هذا البيت من الرجز في موضوع الخبر واجب التأخير؛ فقد يأتي كلّ من المبتدأ والخبر معرفتين ؛ ولا يجوز في هذه الحالة تقديم الخبر وتأخير المبتدأ ؛ بل أيهما تقدم فهو المبتدأ؛ فـ (أنا) ضمير منفصل مبني على السكون

في محل مبتدأ ؛ و (أبو) خبر مرفوع وعلامة رفعه الواو لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف ، النجم مضاف إليه مجرور فالمبتدأ (أنا) معرفة ، وكذلك الخبر (أبو النجم)؛ وهنا تناول صاحب الكتاب لفظي "شعري شعري " فالأول منهما مبتدأ والثاني خبر على تقدير : شعري الآن مثل شعري فيما سبق.

#### ٧-قال الفرزدق:

بَنُونًا بَنُو أَبْنَائِنَا وَبَنَائِنَا  
بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الْأَبَاعِدِ.

(ابن نجيم المصري، د.ت، صفحة ٥٥٨/٨)

قال الاسفندري: "... ولا يجوز تقديم الخبر هنا بل أيهما قدمت فهو المبتدأ؛ قال صدر الأفاضل وذلك لئلا يلتبس المبتدأ بالخبر ونظير هذا الفاعل والمفعول في نحو ضرب موسى عيسى إلا إذا كان عليه دليل كقوله: بنونا بنوا أبنائنا وبنائنا بنوهن أبناء الرجال الأبعاد. أي بنو أبنائنا مثل بنينا ". (الاسفندري، صفحة ٧)، و (السيوطي ج.، د.ت، صفحة ٣٨٤/١)، و (الغلاييني، ١٩٩٣م، صفحة ٢٦٧/٢)

جاء هذا البيت الشعري في موضوع وجوب تأخير الخبر إذ يجب تأخير الخبر في مواضع، منها أن يكون كل من المبتدأ والخبر معرفة، ولا يوجد ما يميز المبتدأ من الخبر فلو قلنا: زيد أخوك. فلا يجوز تقديم الخبر على المبتدأ في هذه الجملة؛ لأننا لو قدمنا الخبر وقلنا: أخوك زيد. لكان اللفظ المقدم (أخوك) هو المبتدأ؛ أمّا ما جاء في البيت الشعري من تقديم للخبر فهو استناد الى وجود الدليل على ان المتقدم هو الخبر؛ ف (بنونا) خبر مقدم، و(بنو أبنائنا) مبتدأ، وكل من المبتدأ والخبر هنا معرفة لإضافته إلى الضمير وقد تقدم الخبر لوجود الدليل عليه.

#### ٨-قال الحارث بن خالد المخزومي:

فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمُو  
وَلَكِنَّ سَيْرًا فِي عِرَاضِ الْمَوَاقِبِ.

(المخزومي، ١٩٧٢م، صفحة ٤٥) (البغدادى، ١٩٩٨م، صفحة ٤٣٠/١)

قال الاسفندري: "...وكقولك: كل رجل يأتيني أو في الدار فله درهم. اعلم أن دخول الفاء في الخبر على ثلاثة أوجه: واجب؛ وهو مع أمّا، نحو أمّا زيد فقائم، ولا تحذف إلا في الضرورة كقوله: "فأمّا القتال لا قتال لديكم...وجائز...وممتنع...". (الاسفندري، صفحة ٨)

قد يقترن خبر المبتدأ بالفاء وجوبا مع أمّا ؛ ويقترن خبر المبتدأ بالفاء جوازا وذلك إذا تضمن المبتدأ معنى الشرط والخبر معنى الجزاء أو جواب الشرط ؛ ويمتنع اقتران خبر المبتدأ بالفاء في غير ذلك ؛ قال الاسفندري : "...إذا تضمن المبتدأ معنى الشرط جاز دخول الفاء على خبره ؛ وذلك للدلالة على معنى السببية كما في الشرط الحقيقي... وذلك على نوعين : الاسم الموصول والنكرة الموصوفة ؛ وذلك لما فيهما من العموم ؛ لأنّ الذي في قولك : الذي يأتيني فله درهم للعموم لا للعهد ، وكذلك النكرة في مثل كلّ رجل يأتيني فله درهم... إذا كانت الصلة أو الصفة فعلا أو ظرفا..." (الاسفندري، صفحة ٨)

فالمبتدأ في قول الشاعر هو لفظ "القتال"، وجملة " لا قتال لديكم " من لا النافية للجنس واسمها وخبرها جواب أمّا الشرطية وقد حذفت الفاء من هذا الجواب للضرورة الشعرية. (ابن هشام ج.، ١٩٨٥، صفحة ٨٠/١)، و (السيوطي ج.، د.ت، صفحة ٥٧٩/٢).

٩- قال زهير بن ابي سلمى:

وَمَنْ هَابَ أَسْبَابَ الْمَنَآيَا يُئْلِنُهُ      وَلَوْ نَالَ أَسْبَابَ السَّمَاءِ بِسُلْمٍ.

(الحلي، د.ت، صفحة ٢١٨/٢).

وروي البيت بالشكل الآتي:

وَمَنْ هَابَ أَسْبَابَ الْمَنَآيَا يُئْلِنُهُ      وَإِنْ يَرْقَ أَسْبَابَ السَّمَاءِ بِسُلْمٍ.

(زهير، ١٩٨٨م، صفحة ٥)

قال الاسفندري: "...قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ، وَقَالَ: قل إن الموت الذي تفرون منه فإنه ملائكم﴾ ... ان المعنى: أن الفراق المظنون سببا للنجاة سبب للإخبار بملاقاة الموت معه ...". (الاسفندري، صفحة ٨)

ذكر الاسفندري قول الشاعر محاولا شرح الآية الكريمة: ﴿قل إن الموت الذي تفرون منه فإنه ملائكم﴾ ؛ فقد تضمنت الآية الكريمة أسلوب الشرط وكذلك البيت الشعري مع ذات الفكرة وهي مجيء الموت لا محالة ولا مكان للفرار منه.

١٠- قال الافوه الاودي:

فَوَ اللّٰهَ مَا فَارَقْتُكُمْ قَالِيَا لَكُمْ وَلَكِنَّ مَا يُقْضَىٰ فَسَوْفَ يَكُونُ.

(مرتضى الزبيدي، د.ت، صفحة ٤٢٠/٧)، (ياقوت الحموي، د.ت، صفحة ٤٦٧/٢)

قال الاسفندري: "...واعلم أنّ الفاء تجيء أيضا مع أنّ المفتوحة، ولكنّ؛ إلحاقا لها بالمكسورة ...وأشدّ المبرد: فو الله ما فارقتكم قاليا لكم، ولكنّما يقضى فسوف يكون...". (الاسفندري، صفحة ٨)

جاز دخول الفاء على خبر المبتدأ ؛ وذلك اذا تضمن المبتدأ معنى الشرط ؛ وذلك إذا كان المبتدأ اسم موصول ، او نكرة موصوفة قال الاسفندري : "...إذا تضمن المبتدأ معنى الشرط جاز دخول الفاء على خبره ؛ وذلك للدلالة على معنى السببية كما في الشرط الحقيقي... وذلك على نوعين : الاسم الموصول والنكرة الموصوفة ؛ وذلك لما فيهما من العموم ؛ لأنّ الذي في قولك : الذي يأتيني فله درهم للعموم لا للعهد ، وكذلك النكرة في مثل كلّ رجل يأتيني فله درهم...إذا كانت الصلة أو الصفة فعلا أو ظرفا...". (الاسفندري، صفحة ٨)

وقد تدخل الأحرف المشبهة بالفعل على هذا المبتدأ (الموصول، أو النكرة الموصوفة)؛ وللنحويين في هذه المسألة عدّة أقوال منها قول سيبويه الذي يرى امتناع دخول الفاء في خبر كأنّ، وليت، ولعلّ، ولكنّ؛ (ابن يعيش م.، ٢٠١٥م، صفحة ٢٣٤/١) لأنّ هذه الحروف "...عوامل تغيّر اللفظ والمعنى، فهي جارية مجرى الأفعال العاملة، فلما عملت في هذه الموصولات والنكرة الموصوفة بُعدت عن الشرط والجزاء ...". (ابن يعيش م.، ٢٠١٥م، صفحة ٢٣٤/١)

اما دخول الفاء في خبر أنّ؛ فقد اختلف الأخفش وسيبويه في ذلك؛ فذهب الأخفش الى عدم جواز دخول الفاء على خبر أنّ لأنها عاملة كأخواتها؛ وذهب سيبويه الى جواز دخول الفاء في خبر إنّ؛ لأنها وإنّ كانت عاملة فإنّها لا تغير معنى الابتداء والخبر. (ابن يعيش م.، ٢٠١٥م، صفحة ٢٣٤/١)

ذكر الاسفندري الخلاف الواقع في هذه المسألة؛ إذ قال: "وفي دخول إنّ خلاف وبين الاخفش وصاحب الكتاب لمنعه والافخش يجيزه حجة س أنّ أن حرف ممتنع دخوله على الشرط فلا يجوز دخوله على ما اشبهه قياسا على ليت ولعل وتقريره ان الشرط لا يعمل فيه ما قبله لأنه قسم من اقسام ما له صدر الكلام..."

ذكر الاسفندري أنّ الفاء تدخل على خبر أنّ المفتوحة ولكنّ؛ وذكر بيت الشاعر المشار إليه أعلاه.

### الخاتمة

تضمن هذا البحث شواهد المبتدأ والخبر في المقتبس (المقتبس من توضيح ما التبس) لأبي عاصم (علي بن عمر بن الخليل بن علي الفقيه، المدعو بالفخر الاسفندري ت ٦٩٨ هـ). اقتبس مؤلفه مادته من شروح المفصل الأخرى، وكانت معظم الشواهد المذكورة ضمن هذا الموضوع على نوعين: شواهد قرآنية، وشواهد شعرية.

أتبع مؤلف الكتاب طريقة متنوعة في استخدام الشاهد الذي يأتي به لتوضيح مادة كتابه، فقد يأتي الشاهد القرآني منفردا بشكل آية واحدة لكل فقرة يقوم بشرحها المؤلف، أو قد ترد آيتين؛ أو نرى آية كريمة لتوضيح الشرح يزداد عليها بيتا أو أكثر من الشعر.

تضمنت المسائل الخلافية التي تناولها صاحب الكتاب ضمن موضوع المبتدأ والخبر ما يأتي من الشواهد النحوية:

الآية الكريمة: ﴿...سواءً محياهم ومماتهم﴾ التي جاء ذكرها في الخلاف بين نحويي البصرة والكوفة في موضوع جواز تقديم الخبر على المبتدأ، والآية الكريمة: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَتَلُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا﴾ في الخلاف بين الاخفش وسيبويه في موضوع دخول الفاء في خبر أن.

وقول الشاعر:

فإن يك جُثماني بأرض سواكُم  
فإن فؤادي عندك الدهر أجمعُ.

والذي ذكره في موضوع الخلاف الخاص بناصب شبه الجملة الواقعة خبرا (الظرف، والجار والمجرور) اهو فعل مقدر تقديره استقر ام هو اسم فاعل تقديره مستقر.

وقد يذكر بيتاً شعرياً مع تناوله أحد مواضع الاعتماد عليه في ذكر القواعد النحوية وللبيت موضعين نجد ذلك ببيت أمريء القيس:

فأقبلت زحفاً على الرُّكبتين  
فثوب لبست وثوب أجراً.

فقد ذكره الاسفندري في موضوع الخبر الجملة، وحاجة هذه الجملة إلى رابط يربطها بالمبتدأ، وهو زيادة على ذلك يتناوله في موضوع المبتدأ النكرة.

ومن الأبيات ما ذكره صاحبنا لشرح معنى من المعاني نلاحظ ذلك في قول الشاعر:

وَمَنْ هَابَ أَسْبَابَ الْمَنَآيَا يُثْلَنُهُ      وَلَوْ نَالَ أَسْبَابَ السَّمَاءِ بِسُلْمٍ.

الذي ذكره في موضوع أسلوب الشرط محاولاً شرح الآية الكريمة: ﴿قُلْ إِنْ الْمَوْتُ الَّذِي تُقِرُّونَ مِنْهُ فَانْهَ مَلَائِكُمْ﴾.

وأخيراً يمكن القول بأنّ المقتبس للأسفندري من أفضل الشروح وأثرها مادة حيث ضم الكثير من أقوال ومذاهب وآراء شراح المفصل؛ والشرح قيم بما اقتبسه وزاده مؤلفه من شروح المفصل الأخرى وبمادته التي أغناها بآرائه النحوية.

ونرى أيضاً إمام الأسفندري بمادة شرحه توضيحاً وتفسيراً وهو مثلاً زاده توضيحاً زاده بما اعتمده من شواهد أثرت مادة كتابه وأعطته سعة؛ ليقف بين أفضل كتب النحو؛ لكونه أحد شروح المفصل ولكونه أخذ الكثير عن شروح المفصل الأخرى؛ وهو لم يعتمد نقل المادة واتخاذ آراء الآخرين فقط؛ وإنما كان أثره واضحاً بيناً في ما ذكره من مادة؛ وما زاده من آراء وشواهد ونلاحظ اتجاهه الذي تبع فيه مذهب البصريين من خلال ما تناوله من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين

### قائمة المصادر والمراجع

١. القرآن الكريم.
٢. أبو البركات الأنباري ( عبد الرحمن بن محمد ) ت ٥٧٧هـ / الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين ، والكوفيين / ومعه كتاب الانتصاف من الانصاف لمحمد مبي الدين عبد الحميد / المكتبة التجارية الكبرى / مصر / د.ت .
٣. أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري ت ٦١٦هـ / اللباب في علل البناء والاعراب / تحقيق : غازي مختار طليمات / (الإصدار الطبعة الأولى) . دار الفكر / دمشق ١٩٩٥ .

٤. ابو جعفر النحاس ت ٣٣٨ هـ / اعراب القرآن / وضع حواشيه وعلق عليه : عبد المنعم خليل ابراهيم .  
بيروت: منشورات محمد علي بيضون / دار الكتب العلمية / بيروت ١٤٢١ هـ.
٥. أحمد بن محمد الأصفهاني ت ٤٢١ هـ / الأزمنة والأمكنة / (الإصدار الطبعة الأولى) / دار الكتب العلمية ١٤١٧ هـ بيروت .
٦. اسماعيل بن حماد الجوهري ت ٣٩٣ هـ / الصاحح (تاج اللغة وصحاح العربية) / (الإصدار الطبعة الرابعة). : دار العلم للملايين / بيروت ١٩٩٠ م .
٧. الحسن بن مسعود نور الدين اليوسي ت ١١٠٢ هـ / زهر الأكم في الأمثال والحكم / د. محمد حجي ، و  
د. محمد الأخضر / (الإصدار الطبعة الأولى). الدار البيضاء/المغرب: الشركة الجديدة - دار الثقافية /  
الدار البيضاء - المغرب ١٩٨١ م.
٨. عبد الله بن عبد العزيز الأندلسي ت ٤٨٧ هـ / سمط اللآلي في شرح أمالي القالي / (الإصدار د.ط) /  
دار الكتب العلمية / بيروت - لبنان / د.ت .
٩. امرؤ القيس ت ٥٤٤ هـ / ديوان امرئ القيس / تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم / (الإصدار  
الطبعة الرابعة ) / دار المعارف / القاهرة - مصر / ١٩٨٤ .
١٠. اميل بديع يعقوب / المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية / (الإصدار الطبعة الثانية ) / دار  
الكتب العلمية / بيروت - لبنان ١٩٩٩ م.
١١. بهاء الدين عبد الله بن عقيل ت ٧٦٩ هـ / شرح ابن عقيل / ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق  
شرح ابن عقيل لمحمد محي الدين عبد الحميد / القاهرة: الأصدقاء للطباعة والنشر / القاهرة / د. ت .
١٢. جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ت ٩١١ هـ / همع الهوامع في شرح جمع الجوامع  
(الإصدار د.ط). مصر: المكتبة التوفيقية / مصر / د.ت .
١٣. جمال الدين ابن مالك ت ٦٧٢ هـ / شرح الكافية الشافية / تحقيق : عبد المنعم هريدي / (الإصدار  
الطبعة الاولى) / جامعة ام القرى / مكة المكرمة / د.ت .

١٤. جمال الدين ابن هشام ت ٧٦١ هـ / مغني اللبيب عن كتب الأعاريب / تحقيق : د. مازن المبارك ، ومحمد علي حمد الله / (الإصدار الطبعة السادسة) / دار الفكر / دمشق ١٩٨٥.
١٥. حسن بن قاسم المرادي ت ٧٤٩ هـ / توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك / شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان / (الإصدار الطبعة الأولى). دار الفكر العربي ٢٠٠٨ م.
١٦. خالد بن عبد الله الأزهري ت ٩٠٥ هـ / شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو / دار الكتب العلمية / بيروت - لبنان ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
١٧. ذو الرمة ( غيلان بن عقبة ) ت ١١٧ هـ / ديوان ذي الرمة / شرح : أحمد بن حاتم الباهلي / رواية أبي العباس ثعلب / تحقيق: عبد القدوس أبي صالح / (الإصدار الطبعة الأولى ) / مؤسسة الإيمان / بيروت - لبنان / ١٩٨٢ م.
١٨. زين الدين بن ابراهيم (ابن نجيم ) ت ١٥٦٣ هـ / البحر الرائق في شرح كنز الدقائق (الإصدار الطبعة الثانية). دار الكتاب الاسلامي / د.ت .
١٩. الشَّامَخ بن ضرار ت ٦٤٣ هـ / ديوان الشامخ بن ضرار / تحقيق : صلاح الدين الهادي / (الإصدار الطبعة الأولى ) . القاهرة- مصر / ١٩٦٨ م.
٢٠. شهاب الدين احمد بن يوسف الحلبي (السمين الحلبي ) ت ٧٥٦ هـ / الدر المصون في علوم الكتاب / تحقيق : د. أحمد محمد الخراط / (الإصدار د.ط) / دار القلم / دمشق د.ت.
٢١. ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي ( ابن الشجري ) ت ٥٤٢ هـ / امالي ابن الشجري / تحقيق : د. محمود محمد الطناحي / (الإصدار الطبعة الاولى). القاهرة: مكتبة الخانجي / القاهرة ١٩٩١ م.
٢٢. عباس حسن / النحو الوافي / (الإصدار الطبعة الخامسة عشرة) / دار المعارف / د.ت .
٢٣. عبد القادر بن عمر البغدادي ت ١٠٩٣ هـ / خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب / تحقيق : محمد نبيل طريفي ، وأميل بديع يعقوب / (الإصدار د.ط). بيروت: دار الكتب العلمية / بيروت ١٩٩٨ م.
٢٤. عبد القاهر الجرجاني ت ٤٧١ هـ / دلائل الاعجاز في علم المعاني / تحقيق : محمود محمد شاكر أبو فهر / (الإصدار الطبعة الثالثة). القاهرة: مطبعة المدني بالقاهرة، ودار المدني بجدة / ١٩٩٢ م.

٢٥. عبد الله بن عبد العزيز الأندلسي ت ٤٨٧ هـ / سمط اللآلي في شرح أمالي القالي / نسخه ونقحه وحقق ما فيه : عبد العزيز الميمني (الإصدار د.ط). بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية / بيروت - لبنان / د.ت .

٢٦. عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام (ابن هشام) ت ٧٦١ هـ / شرح قطر الندى وبل الصدى / تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد / (الإصدار الطبعة الحادية عشرة). القاهرة ١٣٨٣ هـ.

٢٧. عبد الله بن يوسف بن يوسف بن هشام (ابن هشام) ت ٧٦١ هـ / شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب / تحقيق : عبد الغني الدقر / (الإصدار الطبعة الأولى). دمشق: الشركة المتحدة للتوزيع / دمشق ١٩٨٤ م.

٢٨. عثمان بن أبي بكر (ابن الحاجب) ت ٦٤٦ هـ / الايضاح في شرح المفصل / تحقيق : ابراهيم محمد عبد الله / (الإصدار الطبعة الثالثة). دمشق: دار سعد الدين / دمشق ٢٠١٣ م.

٢٩. عثمان بن جني ت ٣٩٢ هـ / اللمع في العربية / تحقيق : فائز فارس / (الإصدار د.ط) / دار الكتب الثقافية / الكويت / ١٩٧٢ .

٣٠. عثمان بن جني ت ٣٩٢ هـ / الخصائص / تحقيق : محمد علي النجار / عالم الكتب / بيروت / د.ت .

٣١. علي بن الحسن (ابن عساكر) ت ٥٧١ هـ / تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل / تحقيق : محب الدين عمر بن غرامة العمري / (الإصدار د.ط). دار الفكر ١٩٩٥ م.

٣٢. علي بن عمر الاسفندري ت ٦٩٨ هـ / المقتبس في توضيح ما التبس (مخطوط) / مكتبة الحكيم في النجف الأشرف / رقم المخطوط ٨٣.

٣٣. عمر بن علي النعماني ت ٧٧٥ هـ / الباب في علوم الكتاب / تحقيق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، والشيخ علي محمد معوض / (الإصدار الطبعة الأولى). بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية / بيروت - لبنان ١٩٩٨ م.

٣٤. عمرو بن عثمان سيويه ت ١٨٠ هـ / الكتاب / تحقيق : عبد السلام محمد هارون / (الإصدار الطبعة الثالثة). القاهرة: مكتبة الخانجي / القاهرة ١٩٨٨ م.

٣٥. كثير بن عبد الرحمن بن الأسود (كثير عزة) ت ١٠٥ هـ / ديوان كثير عزة / تحقيق :  
إحسان عباس / (الإصدار الطبعة الأولى) / بيروت / دار الثقافية / ١٩٧١م.
٣٦. محمد بن الحسن الرضي الاستربادي ت ٦٨٦ هـ / شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهد  
للعالم الجليل : عبد القادر البغدادي صاحب خزنة الأدب / حققهما الأساتذة : محمد نور الحسن ، ومحمد  
الزفزاف ، ومحمد محيي الدين عبد الحميد / (الإصدار د.ط.) . بيروت - لبنان : دار الكتب العلمية / بيروت  
- لبنان ١٩٧٥ م .
٣٧. محمد بن القاسم (أبو بكر الأنباري) ت ٣٢٨ هـ / الزاهر في معاني كلمات الناس / تحقيق : د.  
حاتم صالح الضامن / (الإصدار الطبعة الأولى). بيروت : مؤسسة الرسالة / بيروت / ١٩٩٢ م.
٣٨. محمد بن سلام الجمحي ت ٨٤٥ هـ / طبقات فحول الشعراء / تحقيق : محمود محمد شاكر /  
(الإصدار د.ط) / دار المدني / جدة / د.ت .
٣٩. محمد بن السري بن سهل (ابن السراج) ت ٣١٦ هـ / الأصول في النحو / تحقيق : د. عبد الحسين  
الفتلي / (الإصدار الطبعة الثالثة) / مؤسسة الرسالة / بيروت ١٩٨٨ .
٤٠. محمد بن محمد (مرتضى الزبيدي) ت ١٢٠٥ هـ / تاج العروس من جواهر القاموس / تحقيق :  
مجموعة من المحققين / . دار الهداية / د.ت .
٤١. محمود بن عمر الزمخشري ت ٥٣٨ هـ / المفصل في صناعة الاعراب / تحقيق : د. علي بو ملحم  
/ (الإصدار الطبعة الأولى). بيروت : دار ومكتبة الهلال / بيروت ١٩٩٣ .
٤٢. محمود بن عمر الزمخشري ت ٥٣٨ هـ / الفائق في غريب الحديث / تحقيق : علي محمد البجاوي ،  
ومحمد أبو الفضل ابراهيم / (الإصدار الطبعة الثانية). لبنان : دار المعرفة / لبنان / د.ت.
٤٣. محمود بن عبد الرحيم صافي ت ١٣٧٦ هـ / الجدول في اعراب القرآن . دمشق : دار الرشيد /  
دمشق / ١٤١٨ هـ.
٤٤. محيي الدين بن أحمد درويش / اعراب القرآن وبيانه / دار الارشاد للشئون الجامعية / حمص -  
سورية ، ودار اليمامة ، ودار ابن كثير / دمشق / بيروت ١٤١٥ هـ.

٤٥. مصطفى بن عبد الله (حاجي خليفة) ت ١٠٦٧هـ / كشف الظنون في أسماء الكتب والفنون / مكتبة المثنى / بغداد ١٩٤١م.
٤٦. مصطفى بن محمد الغلابيني ت ١٣٦٤ هـ / جامع الدروس العربية (الإصدار الطبعة ٢٨). بيروت: المكتبة العصرية / بيروت ١٩٩٣ م .
٤٧. معمر بن المثنى ت ٢٠٩ هـ / مجاز القرآن / تحقيق : محمد فؤاد سزكين / (الإصدار د.ط.). القاهرة: مكتبة الخانجي / القاهرة / د.ت .
٤٨. منصور بن الحسين الآبي ت ٤٢١ هـ / نثر الدر / تحقيق : خالد عبد الغني محفوظ / (الإصدار الطبعة الأولى). بيروت/ لبنان: دار الكتب العلمية / لبنان ٢٠٠٤ م .
٤٩. موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش ت ٦٤٦ هـ / شرح المفصل لابن يعيش / تحقيق : الأستاذ الدكتور ابراهيم محمد عبد الله / (الإصدار الطبعة الثانية) / القاهرة : دار سعد الدين / القاهرة ٢٠١٥ م .
٥٠. ياقوت بن عبد الله (ياقوت الحموي) ت ٦٢٦ هـ / معجم البلدان . بيروت : دار الفكر / بيروت / د.ت .
٥١. يعقوب بن اسحاق (ابن السكيت) ت ٢٢٤ هـ / اصلاح المنطق / تحقيق : أحمد محمد شاكر ، وعبد السلام محمد هارون / (الإصدار الطبعة الرابعة). القاهرة: دار المعارف / القاهرة ١٩٤٩.
٥٢. يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي ت ٣٦٨ هـ / شرح أبيات سيبويه / تحقيق : د. محمد علي الريح هاشم ، مراجعة : طه عبد الرؤوف سعد / (الإصدار د.ط.). القاهرة - مصر: مكتبة الكليات الأزهرية / القاهرة - مصر ١٩٧٤ م .
٥٣. يحيى الجبوري / شعر الحارث بن خالد المخزومي / (الإصدار الطبعة الأولى) / النجف - العراق / مطبعة النعمان / ١٩٧٢م.